

١٢/٣١/٢٠٢٠

تقرير مجلس الادارة السنوي
بنك قناة السويس



بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK
S.A.E - ش.م.م

تقرير مجلس الإدارة السنوي لبنك قناة السويس
المرفق بالقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(معد وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد)

يسرا مجلس إدارة بنك قناة السويس بأن يتقدم إلى الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك بتقريره عن نشاط البنك ونتائج أعماله عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

اسم الشركة	بنك قناة السويس
------------	-----------------

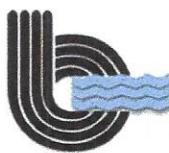
البيانات الأساسية:

غرض الشركة	مزالوة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية وخدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار الم المصرح بها للبنوك التجارية والمتصلة بنشاطه.	المدة المحددة للشركة	١٩٩٧/٧/٣	٥٠ عام	١٠ جنيهات مصرية	١٠ جنية الاسمية للسهم	١٩٩٧ لسنة ٨ رقم	٢٠٢٠	٢ ملليار جنيه مصرى	٢ ملليار جنيه مصرى مصدر آخر	١٢ مارس ١٩٧٨ بتاريخ ٩٧٠٩	٢ ملليار جنيه مصرى مدفوع آخر رأس مال مرخص به

علاقة المستثمرين:

اسم مسئول الاتصال	السيد / أبو طالب خليفه أبو طالب مدير علاقات المستثمرين	عنوان المركز الرئيسي	٧ شارع عبد القادر حمزة جاردن سيتي – القاهرة
ارقام التليفونات	٠٢/٢٧٩٢٢٨٣٧	ارقام الفاكس	٠٢/٢٧٩٨٩٤٠٠ ٠٢/٢٧٩٨٩٦٠
الموقع الإلكتروني			www.scbank.com.eg
البريد الإلكتروني			Finance@scbank.com.eg





بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK
S.A.E - ش.م.م

مراقباً للحسابات:

اسم مراقب الحسابات	شرف محمد إسماعيل	تاريخ التعيين	٢٠١٦ / ٠٤ / ٢٧
تاريخ قيده بالهيئة	/ /	رقم القيد بالهيئة	١٠٢
اسم مراقب الحسابات	مهند طه خالد	تاريخ التعيين	٢٠١٧ / ٠٤ / ٣٠
تاريخ قيده بالهيئة	٢٠١٥ / ١١ / ١٦	رقم القيد بالهيئة	٣٧٥

هيكل المساهمين ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة:

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	عدد الأسهم في تاريخ القوانين المالية	النسبة %
المصرف العربي الدولي	٨٣٠٠٠٢٨	٤١,٥٠٠٠
المصرف الليبي الخارجي	٥٥٤١٢٤٤٤	٢٧,٧٠٦٢
صندوق التأمين الخاص بالعاملين ب الهيئة قناة السويس	٢٠٢١٢٣٢٠	١٠,١٠٦٢
أحمد ضياء الدين على محمد حسين	٢٠٠٠٠٠٠	١٠,٠٠٠٠
آخرون	٢١٣٧٥٢٠٨	١٠,٦٨٧٦
الإجمالي	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠,٠٠٠





النسبة %	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	ملكية اعضاء مجلس الادارة في أسهم الشركة
٤١,٥٠٠	٨٣٠٠٠٠٢٨	المصرف العربي الدولي
٢٧,٧٠٦٢	٥٥٤١٢٤٤٤	المصرف الليبي الخارجي
١٠,١٠٦٢	٢٠٢١٢٣٢٠	صندوق التأمين الخاص بالعاملين ببئنة قناة السويس
٠,٥٨٤٧	١١٦٩٤٧٤	صندوق التأمين الخاص بالعاملين المقاولون العرب
٢,٥٠١٨	٥٠٠٣٦٠٥	شركة العالم العربي للاستثمارات المالية *
٨٢,٣٩٨٩	١٦٤٧٩٧٨٧١	اجمالي ملكية اعضاء مجلس الادارة

*في انتظار موافقتنا بالرأي النهائي للبنك المركزي المصري.

النسبة %	عدد الاسهم وفقاً لأخر بيان افصاحي سابق	أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء
	لا يوجد	لا يوجد
	لا يوجد	اجمالي أسهم الخزينة



مجلس الادارة

آخر تشكيل لمجلس الادارة:

الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل	الصفة
الأستاذ / حسين أحمد إسماعيل رفاعي	رئيس مجلس الإدارة المصرف العربي الدولي والعضو المنتدب	التنفيذي	(تنفيذي - غير تنفيذي - مستقل)
الفريق / أسامة منير محمد ربيع	عضو مجلس الإدارة صندوق التأمين الخاص غير تنفيذي بالعاملين بهيئة قناة السويس	عضو مجلس الإدارة	
الدكتور / محمد عبد الجليل إبراهيم أبو سنينه	عضو مجلس الإدارة المصرف الليبي الخارجي غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	
الأستاذ / رمضان محمد العمروصي	عضو مجلس الإدارة المصرف الليبي الخارجي غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	
الأستاذ / طارق أبو بكر عباس حلمى	عضو مجلس الإدارة المصرف العربي الدولي غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	
الأستاذ / محمد عبد العال محمد خلف الله	عضو مجلس الإدارة المصرف العربي الدولي غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	
الدكتور / محمد أنسى البشوتى محمد	عضو مجلس الإدارة صندوق التأمين الخاص غير تنفيذي بالعاملين بشركة المقاولون العرب	عضو مجلس الإدارة	
الأستاذ / حسين محرم جودت الجريتلى	عضو مجلس الإدارة المصرف العربي الدولي غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	
الأستاذ / احمد عبد العزيز احمد عمران *	عضو مجلس الإدارة شركة العالم العربي غير تنفيذي للاستثمارات المالية	عضو مجلس الإدارة	

*في انتظار موافقتنا بالرأي النهائي للبنك المركزي المصري لاستكمال الإجراءات الخاصة بالأستاذ / احمد عبد العزيز عمران.

اجتماعات مجلس الادارة:

- بلغ عدد مرات انعقاد مجلس الادارة خلال العام عدد ٨ جلسات.



**لجنة المراجعة:
آخر تشكيل لجنة المراجعة:**

الاسم	جهة التمثيل
الدكتور / محمد أنسى البشوتى	صندوق التأمين الخاص بشركة المقاولون العرب
الأستاذ / طارق أبو بكر عباس حلمى	المصرف العربي الدولى
الأستاذ / حسين حودت الجريتلى	المصرف العربي الدولى

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها:

لجنة المراجعة مشكلة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير تنفيذيين يتوافر لديهم الخبرة الملائمة التي تتناسب مع حجم العمل بالبنك وتمارس لجنة المراجعة الاختصاصات التالية:

- اقتراح تعيين مراقبى الحسابات للسنة المالية الجديدة وتحديد أتعابهما.
- دراسة القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل تقديمها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- مناقشة مراقبى الحسابات في نتائج مراجعتهم للقوائم المالية المرحلية والسنوية.
- مراجعة خطة التفتيش السنوية وإقرارها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المراجعة الداخلية (تفتيش) عن الإدارات والفروع والتأكد من اتخاذ البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها.
- مراجعة التقارير المعدة من المسئول عن التطابق والالتزام بالبنك.
- الإشراف المباشر على المراجعة الداخلية (تفتيش) ومتابعة أعمالها وتقييم أدائها.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك وأبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتصانيف اللجنة.
- الاتفاق على نطاق المراجعة مع مراقبى حسابات البنك الخارجيين.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس التفتيش والمسئول عن الالتزام بالبنك ومراقبى حسابات البنك الخارجيين والمسئولين المختصين بالبنك وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبى الحسابات الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك بتقاريرهما الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام وأبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتصانيف اللجنة.
- ابداء الرأي في شأن الاذن بتكليف مراقبى الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الاتّعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- التحقق من توافر نظام رقابي وإجراءات تنفيذيه لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.





بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK
ش.م.م-إ.س.أ

اعمال اللجنة خلال العام:

تم عقد ٥ جلسات خلال العام.	عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس ادارة الشركة؟ نعم يتم عرض تقارير لجنة المراجعة على مجلس الادارة	
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهريه وجب معالجتها؟ لا توجد ملاحظات جوهريه.	
هل قام مجلس الادارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية؟ لا توجد ملاحظات جوهريه.	

بيانات العاملين بالبنك:

١٣٥٣	متوسط عدد العاملين بالبنك خلال السنة
٤٠٣٣٠٣	متوسط دخل العامل خلال السنة

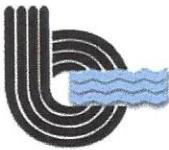
نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة (إن وجد):

اجمالي الأسهم المتاحة وفقاً لنظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين	لا يوجد
اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين خلال العام	لا يوجد
عدد المستفيدين من نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين	لا يوجد
اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين منذ تطبيق النظام	لا يوجد
أسماء وصفات كل من حصل على %٥ أو أكثر من إجمالي الأسهم المتاحة (أو %١ من رأس المال الشركة) وفقاً لنظام	لا يوجد

المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد الفيد:

- لا توجد مخالفات





دور بنك قناة السويس في المسؤولية الاجتماعية

ينتظر البنك سياسة واضحة نحو المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهي دعم كافة الجهود التي تبذل في سبيل ذلك وتساهم في أحداث نهضة وتنمية في كافة مجالات الحياة بالمجتمع المصري والتي تساهم في دعم الفئات الأكثر احتياجاً لذلك. ويتم ذلك سواء عن طريق مساهمة البنك في كافة المشروعات والمبادرات التي تتبعها الدولة وأو بطلقها البنك المركزي المصري أو المساهمة عن طريق الجمعيات القائمة بذلك.

وقد واصل البنك خلال عام ٢٠٢٠ التأكيد على دعم المجتمع المصري لمواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ من خلال المشاركة في المبادرة التي أطلقها اتحاد بنوك مصر بالتنسيق مع البنك المركزي لدعم الاقتصاد لمواجهة الازمة الحالية ودعم المتضررين من جائحة كوفيد ١٩.

في مجال الرعاية الطبية

يهتم البنك بتقديم الدعم اللازم لتحسين الرعاية الطبية وفي هذا الشأن قام البنك بالتزويغ بالعديد من الأجهزة الطبية للمستشفيات التي تقوم بتلبيدة خدمات مجانية للمرضى للقضاء على قوائم الانتظار وتقدم أفضل الخدمات الطبية للفئات الأكثر احتياجاً ومن بين هذه المؤسسات الطبية مستشفى الناس للأطفال حيث ساهم البنك في توفير الرعاية الصحية للأطفال المرضى وتمثلت في رعاية عدد من عمليات القلب المفتوح والقسطرة للأطفال المصابين بأمراض القلب كما تم تجهيز غرفة كاملة باسم بنك قناة السويس داخل المستشفى.

كما حرص البنك من خلال لجنة الزكاة بالفرع الإسلامي على توفير الدعم للعديد من المستشفيات التي تقدم خدماتها الصحية بالمجان للجمهور، ومساعدة العديد من الأفراد والأسر محدودي الدخل في مواجهة تكاليف العمليات الجراحية وتكليف العلاج من الأمراض وتوفير الأجهزة التعويضية لذوي الاحتياجات الخاصة.

في مجال الرعاية الاجتماعية

قام البنك بالمشاركة في العديد من المشروعات التنموية التي تخدم المجتمع من خلال تطوير وتأهيل عدد ٥ منازل بالقرى الفقيرة بالفيوم.

وقام البنك بالمساهمة في مبادرة اتحاد بنوك مصر لدعم المتضررين من وباء فيروس كورونا من العمالة غير المنتظمة وذلك بإيداع مساهمته بحساب الطوارئ والأزمات.

شارك البنك في مبادرة تحدي الخير بدعم عدد ٧٥٠٠ فرد من العمالة اليومية المتضررة من فيروس كورونا بالتعاون مع بنك الطعام المصري.

قام البنك بالمشاركة مع مؤسسة تضامن للتمويل الأصغر لدعم المرأة المعيلة اثناء شهر رمضان وكذا المساهمة مع جمعية الاورمان بتوزيع كراتين رمضان على القرى الأكثر احتياجاً.

كما تم التبرع لصندوق تحيا مصر ولصندوق شهداء وضحايا ومقتولى ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم.

في مجال دعم ذوي الهمم

في إطار حرص البنك على تقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة ساهم البنك في تأسيس ودعم صندوق عطاء الخيري لدعم ذوي الإعاقة والذي يعد الصندوق الأول من نوعه في مصر الذي يوفر الدعم بطريقة مختلفة عبر صندوق استثماري ينفق على النشاط من عائدات استثمار أموال الوثائق التي يشتريها المواطنين عبر الاكتتاب الشعبي، فهو صندوق غير حكومي، يتولى الإشراف عليه مجلس إدارة من خبراء في الاستثمار بالإضافة إلى مهتمين بقضايا ذوي الإعاقة، بهدف توفير تمويل دائم يتيح رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة.



في مجال التعليم

في إطار اهتمام البنك في تقديم الدعم لعدد من الطلاب أستمر البنك في دعم ورعاية عدد ١٣ طالب بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.

في مجال دعم الشباب وريادة الأعمال

حرص البنك على دعم الشباب وريادة الأعمال، فقد شارك البنك في مبادرة رواد النيل والتي يمولها البنك المركزي برعاية أحد حاضنات الأعمال والتي تهدف إلى احتضان الشركات الناشئة وتقديم الدعم الفني والإداري والمادي لها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لنشر مفهوم محاكاة الألعاب بالتعاون مع جامعة النيل الأهلية.

Simulation for Gamification

بيان التبرعات والمساهمات

- بلغت التبرعات خلال عام ٢٠٢٠ مبلغ ١٠ مليون جنيه مصرى تمثل مساهمة البنك في مبادرة اتحاد بنوك مصر في دعم المتضررين من وباء فيروس كورونا من العمالة غير المنتظمة وذلك بحساب الطوارئ والأزمات.
- بلغت مساهمات البنك خلال عام ٢٠٢٠ مبلغ ٤٠ ألف جنيه مصرى تمت كالاتي:

 - ٣٦١ ألف جنيه مصرى مساهمة البنك في دعم ورعاية عدد ١٣ طالب بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.
 - ٤٠٠ ألف جنيه مصرى لصندوق تكرييم شهداء وضحايا ومقتولى ومصابي العمليات الحربية والارهابية والأمنية وأسرهم.
 - ٢٤٠ ألف جنيه مصرى مساهمة البنك في مبادرة تحدي الخير لدعم عدد ٧٥٠٠ فرد من العمالة اليومية المتضررة من فيروس كورونا بالتعاون مع بنك الطعام المصري.
 - ٢٧٠ ألف جنيه مصرى مشاركة بنك قناة السويس مع جمعية الاورمان الخيرية وذلك لتوفير السلع الغذائية خلال شهر رمضان الكريم للأسر الأكثر احتياجاً بقرى الوجه القبلي.
 - ٢٠٠ ألف جنيه مصرى للمساهمة في مبادرة رواد النيل التي يمولها البنك المركزي المصري ويتم تنفيذها من خلال جامعة النيل لإقامة حاضنات الأعمال.
 - ٥٠٠ ألف جنيه مصرى مساهمة البنك في توفير الرعاية الصحية للأطفال المرضى وتمثلت في رعاية عدد من عمليات القلب المفتوح والقسطرة للأطفال المصابين بأمراض القلب وذلك لمستشفي الناس.
 - ١٨٠ ألف جنيه مصرى تمثل مساهمة البنك في تطوير وتأهيل عدداً من البيوت بقرية الاحرار بالإسكندرية.

- بلغت مساهمات البنك عن طريق صندوق الزكاة حوالي ٩٠٠ ألف جنيه مساهمات لعمليات القلب المفتوح بمستشفي الناس وكذا المشاركة في تطوير وتأهيل عدد من المنازل وكذا المساهمة في العمليات الجراحية وتكليف العلاج للأفراد الأكثر احتياجاً وكذا الأجهزة التعويضية لنوى الاحتياجات الخاصة

بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة

لا توجد تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة علماً باستمرار الودائع المساندة التي تمت الموافقة عليها من الجمعية العامة العادية في عام ٢٠١٩



مقدمة عن المشهد الاقتصادي

يمثل عام ٢٠٢٠ اختباراً حقيقياً لمدى قوة وصلابة الاقتصاد المصري والجهاز المصرفي في تخطي الأزمات فالرغم من أزمة جائحة كورونا حققت مؤشرات الاقتصاد تماسكاً واظهر الاقتصاد المصري نمواً بمقادير ٣,٦ % في عام ٢٠٢٠ وبالتالي أصبحت مصر من الدول الأولى على مستوى الشرق الأوسط ومن الدول القليلة على مستوى العالم التي استطاعت ان تحقق معدلات نمو إيجابية خلال هذا العام مما يدل على النجاح في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول من اقتصاد خدمي قائم على الدعم الى اقتصاد تنافسي. ويسرانا ان نلقي بعض الضوء على أهم المتغيرات الاقتصادية وكذا اهم الإنجازات التي حققها مصرفنا خلال عام ٢٠٢٠ والاهدف الاستراتيجية لعام ٢٠٢١.

نظرة عامة على المشهد الاقتصادي

نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر في احتواء الضغوط التضخمية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا - كوفيد ١٩ وما لا شك فيه أن دعم الرئيس عبد الفتاح السيسي للسياسات النقدية التي اتخذها البنك المركزي في السنوات الماضية، ساهم في قرارة القطاع المصرفي على مساندة الاقتصاد خلال أزمة فيروس كورونا المستجد بشكل قوي من خلال مجموعة من المبادرات ساهمت بشكل كبير في الحد من اثار الجائحة علاوة على الاقتصاد المصري وفرص النمو.

كان عام ٢٠٢٠ هو عام مواجهة تحديات غير مسبوقة على صعيد السياسة النقدية والتي أدارها بحكمة البنك المركزي المصري عن طريق المبادرات والقرارات والإجراءات الاستباقية التي اتخذها في انجاز واضح لصالح المواطنين وجميع قطاعات الاقتصاد وكان منها تخفيض سعر العائد على فترات حتى وصل إلى ٤ % وفي الوقت ذاته لم يتم تخفيض العائد على الشهادات بنفس وتيرة السرعة في انخفاض العائد مراعاة للبعد الاجتماعي وتداعيهما للنشاط الاقتصادي وقد بلغت الإجراءات والقرارات ما يتعدى ثلاثة اجراءات كان تكاليفها على مدار العام حوالي ٧٠٠ مليار جنيه مصرى.

وكان من ضمن القرارات والإجراءات المؤثرة على أنشطة القطاع المصرفي في البداية تخفيض ساعات العمل ثم العمل بـ ٥٠ % من العمالة وكذا اعفاء العاملين من العمولات على عمليات الصرف الآلي وكذا التحويلات في ظل استمرار جائحة كورونا وتشجيعاً للشمول المالي بالرغم من ان ذلك قد أثر على الإيرادات من الاتساع والعمولات المصرفية الا انه ساعد في تشجيع الاقتصاد كمان ان تخفيض ساعات العمل والاغلاق في بعض الأوقات أدى الى انكماس حجم التجارة.

وقد ساهمت تلك المبادرات والإجراءات في الحد من اثار التداعيات وأدت الى احتواء تداعيات الجائحة مع إعطاء نوع من الاستقرار للمستثمرين واعطت الثقة للعملاء في ان البنوك تقف بجانبهم لحين التعافي الاقتصادي.

وان مشاركة البنوك في تلك المبادرات تأتي في إطار دعم ومساندة جهود الدولة والبنك المركزي لتحفيز القطاعات المختلفة بهدف دفع عجلة الإنتاج بما ينعكس إيجابياً على الناتج القومي.

وقد أشاد صندوق النقد الدولي بنجاح مصر في التعامل مع جائحة كورونا حيث صرّح بأن مصر تعاملت بشكل جيد مع جائحة كوفيد ١٩ وما اقترن بها من اضطراب في النشاط الاقتصادي باعتماد إجراءات استباقية للتصدي للاحتياجات الصحية والاجتماعية ودعم القطاعات الأشد تأثراً بالأزمة بصورة مباشرة.

كما اقرت مؤسسات تمويلية عالمية بأن الاقتصاد المصري حافظ على تمسكه وينمو بشكل حقيقي في ظل مواجهة التداعيات السلبية الناجمة عن فيروس كورونا في وقت يتوقع فيه انخفاض النمو العالمي بنسبة ٤,٩ % بجانب توقع انخفاض تدفقات التحويلات العالمية بنسبة ٢٠ % والاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٤٠ %.



ومما سبق يتضح ثقة العديد من المؤسسات الدولية في كفاءة أداء الاقتصاد المصري بفضل تحقيق الاستقرار وما تم تطبيقه لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تتبعه وتدعمه القيادة السياسية.

وقد حققت مؤشرات الاقتصاد الكلى تماساً وسجلت نتائج جيدة حيث أظهرت البيانات استمرار تحقيق معدل نمو بنسبة ٣,٦ % عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك بالرغم من انكماس الاقتصاد العالمي، كما انخفض المتوسط السنوي لمعدل التضخم إلى ٥,٧ % عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة ب ١٣,٩ % عام ٢٠١٨/٢٠١٩ وارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليصل إلى ٥٥ تريليون جنيه مقارنة ب ٥٢ تريليون جنيه العام السابق.

انخفض معدل البطالة إلى ٧,٣ % خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ مقارنة ٧,٨ % خلال نفس الفترة من العام السابق مقارنة ١٢,٦ % في نفس الفترة من عام ٢٠١٦.

وبلغ صافي الاحتياطي إلى ٤٠,١ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بالرغم من انخفاضه في بداية الجائحة إلا ان قوة الاقتصاد ونتيجة للسياسات والمبادرات عاد إلى الارتفاع مرة أخرى. كما ان مصر نجحت في بناء مخزون وفير من احتياطي النقد الأجنبي يكفي لتغطية التزاماتها الخارجية لمدة ٣ أعوام مقابلة

كما اشارت التقارير الصادرة ان الجنيه المصري هو الأقوى أداء بين عملات الأسواق الناشئة حيث سجل الجنيه المصري أقوى أداء بين عملات الأسواق الناشئة خلال عام ٢٠٢٠ أمام الدولار الأمريكي بالرغم من كافة التحديات والصعاب التي واجهها الاقتصاد المصري على مدار العام جراء تفشي وباء كورونا - كوفيد ١٩ وتاثيره الحاد على موارد الدولة من النقد الأجنبي لكن حسن إدارة الملف الخاص بالسياسة النقدية من قبل القائمين على البنك المركزي المصري والمبادرات العديدة التي اتخذت لدعم الاقتصاد أدى إلى ان الجنيه المصري كان الوحيد بين عملات الأسواق الناشئة الذي نجح في هزيمة الدولار بمكاسب بلغت نسبتها ٢,٥ % منذ بداية العام.

وبالرغم من جائحة كورونا. فإن البنوك المصرية نجحت في ان تحصد أكثر من ١٠٠ جائزة عالمية خلال ٢٠٢٠ حيث يزخر القطاع المصرفي المصري بالعديد من المؤسسات المالية والبنوك الرائدة في القطاعات التجارية والاستثمارية والخدمة وعلى المستويات المحلية والعالمية كافة، وتحظى البنوك المصرية بمكانة مرموقة بين نظيراتها في الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، وهذا ما تؤكده تقييمات المؤسسات المالية العالمية وتصنيفاتها خلال ٢٠٢٠.

وبخلاف ما سبق فإن مصر تشهد طفرة كبيرة في حجم المشروعات القومية والتنموية والمعمارية في مقدمتها مشروعات الطرق والكباري، والعاصمة الإدارية الجديدة، والعلمين والمنصورة الجديدة وغيرهما. ونرى ان عام ٢٠٢١ سيكون بداية لجي ثمار السياسات والإجراءات الإصلاحية ولاسيما مع وجود كثير من المؤشرات الإيجابية لتحسين التصنيف الائتماني للدولة ومن المتوقع المزيد من التحسن مع بدء الانتعاكس الإيجابي لحرمة المشروعات القومية والتنموية التي تقوم بها الدولة وانتهاء الموجة الثانية من جائحة كورونا - كوفيد ١٩.



استراتيجية البنك

يستهدف التوجه الاستراتيجي للبنك خلال السنوات المقبلة الانطلاق بالبنك نحو مرحلة جديدة، ضمن مواكبة التطور التكنولوجي فيما يتعلق بعملية التحول الرقمي وكذلك من خلال التركيز على التوسع في خدمات بنوك الاستثمار، والخدمات المالية غير المصرفية، ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التجزئة المصرفية لتعزيز مفهوم الشمول المالي مع الاستثمار في التركيز على دعم وتمويل الشركات الكبرى وبما يتواكب مع التغيرات والتطورات التي تحدث في مجال الخدمات المصرفية.

كما إن إدارة البنك تنتهج خطة واضحة يجري تنفيذها وفق إطار زمني محدد لإعادة هيكلة محفظة الاستثمارات المباشرة التي يمتلكها البنك وفق أسس ومحددات تتوافق مع أحدث الممارسات في مجال الاستثمار المباشر.

كما يسعى البنك إلى زيادة شبكة الفروع والمنافذ الإلكترونية خلال الفترة المقبلة، ومن المخطط التوسع في شبكة الفروع لتصل إلى ٥٢ فرعاً مستقبلاً لإتاحة منتجات متقدمة لعملائنا وزيادة التواجد بالسوق المصري بشكل أوسع من خلال تغطية مساحة جغرافية أكبر كما يتم في الوقت الحالي تطوير بعض الفروع للتلائم مع الهوية الجديدة للبنك وتمشياً مع خطة التطوير التي ينتهجها البنك لتجديده كافة الفروع القيمة وكذلك تخصيص مكان في كل فرع للخدمة الذاتية كما يتم الاستعداد لافتتاح الفرع الثاني الذي بالشيخ زايد بمدينة ٦ أكتوبر.

أهم إنجازات بنك قناة السويس في ٢٠٢٠

نتيجة لاستراتيجية التطوير التي ينتهجها مصرفنا فقد أدى ذلك إلى تحقيق معدلات غير مسبوقة لنمو الاعمال ترجمت في ارتفاع إجمالي الأصول بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ ليصل إلى ٥٤ مليار جنيه مقابل ٣١ مليار بنهاية ٢٠١٦ بمعدل نمو ٧٤ % خلال أربع أعوام وبمعدل نمو في عام جائحة كورونا بنسبة ٤,٤ %.

كما حقق البنك نسبة نمو ١٠,٦ % في محفظة القروض وتسهيلات العملاء لتصل إلى ١٧,٨ مليار جنيه مصرى في ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة ب ٨,٦ مليار جنيه مصرى في ديسمبر ٢٠١٦ وبمعدل نمو ١٥,٥ % مقارنة مع نهاية ديسمبر ٢٠١٩ .

وحقق البنك نمواً بودائع العملاء بنسبة ٨٣ % حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء بنهاية سبتمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٤ مليار جنيه مقابل ٢٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٦ .

حقق البنك نمواً في فائض الربح قبل المخصصات بنسبة ١٧,٥ % حيث بلغ ٧٩٣ مليون جنيه مصرى بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة ب ٦٧٥ مليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٩ مدعوماً بزيادة ٢٤,٦ % بصفى العائد وكذلك ٩,٦ % بصفى الإيرادات مقارنة بالعام السابق وذلك بالرغم من قيام البنك تحسيناً للأثار الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا (COVID-١٩) باتخاذ التدابير والإجراءات الاستباقية من خلال زيادة المخصصات خلال عام ٢٠٢٠ .

علماً بأن البنك نجح خلال العام في بيع كامل حصته بشركة الشرق الأوسط لتكرير البترول "ميدور" إلى الهيئة المصرية العامة للبترول بقيمة إجمالية تبلغ ٣٠,٦ مليون دولار أمريكي محققاً أرباح رأسمالية من هذه الصفقة قدرها ٧,٧ مليون دولار قبل الأثر الضريبي ومصروفات التنفيذ وهذه الأرباح سوف تؤثر في قائمة الدخل الشامل، كما أنها انعكست إيجابياً على حقوق الملكية مما ساهم في تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك.



وكان البنك أول بنك أو شركة مصرية مقيدة بالبورصة قامت بعقد الجمعية العامة العادية وغير العادية في عام ٢٠٢٠ عن طريق استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وإتاحة التصويت عن بعد على كافة القرارات في ظل جائحة كورونا.

كما نجح البنك في أغسطس ٢٠٢٠ في إطلاق أول صندوق نقدi Money Market Fund بحجم ٢٥٠ مليون جنيه تم الاكتتاب فيه بنسبة تغطية بلغت ١٣٦٪ خلال ٨ أيام عمل، وقد تم إتاحة خاصية الاكتتاب الإلكتروني في هذا الصندوق في تجربة هي الأولى من نوعها في مصر،

في إطار توجه البنك نحو التحول الرقمي Digitalization، افتتح البنك مركز اتصال لخدمة عملائه على مدار ٢٤ ساعة بأحدث التجهيزات والتقنيات في هذا المجال.

وقام البنك خلال هذا العام بتجديد عدة فروع في إطار خطة متكاملة للتطوير تستهدف إضافة هوية بصرية مميزة تتبع للعملاء أداء خدماتهم المصرفية بسهولة ويسر.

وانطلاقاً من ذلك نجح البنك في تحقيق النتائج التالية خلال عام ٢٠٢٠:

أهم المؤشرات المالية المحققة خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق

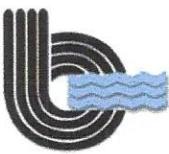
أهم تطورات بنود الميزانية وقائمة الدخل:

(مليون جنيه مصرى)

أولاً: الميزانية

	٢٠٢٠ دiciembre ٣١	٢٠١٩ ديسمبر ٣١	نسبة التغير
% ٤,٤	٥٢٠١٦	٥٤٣٢٠	اجمالي الأصول
% ١٥,٥	١٥٣٧٣	١٧٧٦٨	قرفوص وتسهيلات للعملاء بالصافي
% ٢,٩	٤٧٣١٣	٤٨٦٩٢	ودائع العملاء والبنوك
% ١٦,٩	٣٣٠٨	٣٨٦٨	حقوق الملكية





(مليون جنيه مصرى)

ثانياً: قائمة الدخل

نسبة التغير	٢٠١٩ ديسمبر	٢٠٢٠ ديسمبر	عائد القروض والإيرادات المشابهة
% ١٣,٥-	٤ ٩٥٩	٤ ٢٨٨	تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة
% ٢٦,٤-	٣ ٧١٤	٢ ٧٣٥	صافي الدخل من العائد
% ٢٤,٦	١ ٢٤٦	١ ٥٥٣	صافي إيرادات النشاط
% ٩,٦	١ ٩٨٦	٢ ١٧٧	فائض الربح قبل المخصصات
% ١٧,٥	٦٧٥	٧٩٣	فائض الربح بعد الضرائب والمخصصات
% ١١,١	٥٤٢	٦٠٢	

ثالثاً: أهم المؤشرات المالية

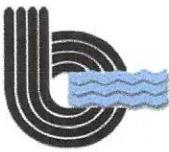
المؤشرات	٢٠٢٠ ديسمبر	٢٠١٩ ديسمبر
صافي القروض / ودائع العملاء	% ٤٠,١	% ٣٤,٨
القروض غير المنتظمة / إجمالي القروض	% ١١,٠	% ١٧,٧
العائد على متوسط الأصول سنوي	% ١,٢	% ١,٠
العائد على حقوق الملكية	% ١٥,٦	% ١٦,٤

تطور حقوق الملكية خلال خمس سنوات

السنة المالية	اجمالي حقوق الملكية	القيمة الدفترية للسهم مقابل حقوق الملكية	معدل التغير للقيمة الدفترية للسهم مقارنة بعام ٢٠١٦ %	لأقرب مليون جنيه مصرى
٢٠١٥	١ ٨٠٦	٩,٠٣	% ٠,٠	
٢٠١٦	٢ ٠١٢	١٠,٠٦ جم	% ٠,٠	
٢٠١٧	٢ ٤٢٦	١٢,١٣ جم	% ٢٠,٦	
٢٠١٨	٢ ٨٨٤	١٤,٤٢ جم	% ٤٣,٣	
٢٠١٩	٣ ٣٠٨	١٦,٥٤ جم	% ٦٤,٤	
٢٠٢٠	٣ ٨٦٨	١٧,٥٨ جم	% ٧٥,٨	

ما سبق يتضح مدى التطور الذي حدث للقيمة الدفترية للسهم من واقع حقوق الملكية حيث كان اقل من القيمة الاسمية في عام ٢٠١٥ وأرتفع ليصبح أعلى من القيمة الاسمية في عام ٢٠٢٠ بحوالي ٧٥,٨% كما تم مضاعفة القيمة الدفترية خلال الفترة .





قائمة التوزيع المقترحة لصافي الأرباح

تقدم مجلس الإدارة بمقترح توزيع الأرباح طبقاً لما هو موضح ويهدف هذا الاقتراح إلى تعزيز المركز المالي للبنك في ضوء حرص البنك على الاحتفاظ بقدر كافٍ من حقوق الملكية لمقابلة أية متطلبات قانونية إضافية والحفاظ على معدل كفاية رأس المال للبنك وفقاً للمعدلات المطلوبة من الجهات الرقابية ودعمًا لخطط البنك المستقبلية.

لأقرب ألف جنيه

٢٠١٩ ديسمبر ٣١	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	
٥٤٢ ٢٠٦	٦٠١ ٦٦٤	صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)
(٢٢٣٦٦)	(٧٨٤٠)	أرباح بيع أصول ثابتة محولة ل الاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون
(٢١٣٢٢)	(١٥٢٣١)	احتياطي مخاطر بنكية عام
--	(٦٩٣٥)	صافي المحول إلى الأرباح المحتجزة خلال العام
٤٩٨ ٥١٨	٥٧١ ٦٥٨	صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع
٥٦٥ ٠٧٣	٧٨٩ ٣٤٦	أرباح محتجزة أول العام
١٠٦٣ ٥٩١	١٣٦١ ٠٠٤	الإجمالي
٢٥ ٩٩٢	٢٩ ٦٩١	يوزع كالتالي: الاحتياطي القانوني
١٠٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠	توزيعات المساهمين شريحة أولى ٥% من رأس المال المدفوع (أسهم مجانية)*
٣٧ ٢٥٣	٤٣ ١٩٧	حصة العاملين في الأرباح
١١ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
--	٥ ٧١٧	صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي **
١٠٠ ٠٠٠	٥٩٤ ٣٢٦	توزيعات المساهمين (شريحة ثانية - أسهم مجانية)*
٨٨٩ ٣٤٦	٥٦٥ ٠٧٣	أرباح محتجزة
١٠٦٣ ٥٩١	١٣٦١ ٠٠٤	الإجمالي

*التوزيع الخاص بعام ٢٠٢٠ في صورة أسهم مجانية بواقع ٣٢٠١٤٨١٨،٠ سهم لكل أسهم على ان تجبر الكسور لصالح صغار المساهمين.

**طبقاً لما ورد بالمادة ١٧٨ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ باستقطاع مبلغ لا يزيد عن ١% من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع لصالح صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي .



فيما يخص الأسهم المجانية

مقترح توزيع الأسهم المجانية جاء في ضوء قرار البنك المركزي بعدم اجراء توزيعات نقدية للمساهمين وهو رهن بموافقة الجمعية العامة العادية على حساب التوزيع المقترن وبعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية طبقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

الحالة العامة للبنك

يتولى مجلس الإدارة استراتيجية طموحة تعتمد على الانطلاقية التي حققتها البنك في الفترة الأخيرة وعلى قدرة إدارة البنك والعاملين على تحقيق الأهداف المطلوبة وفيما يلي نبذة عما حققه البنك في بعض القطاعات الهامة والتي تؤثر في سير العمل بالبنك.

في مجالات الأنشطة المختلفة بالبنك

شهد عام ٢٠٢٠ تحقيق العديد من الإنجازات في كافة قطاعات البنك على النحو التالي:

ارتفاع إجمالي القروض والتسهيلات المباشرة ليصل إلى ٢٠,٣ مليار جنيه مصرى بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ١٨,٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٩ بزيادة قدرها ١,٩ مليار جنيه مصرى بمعدل نمو قدره ١٠,٣ % وكان النمو موزع على أنشطة البنك الموضحة فيما بعد كالتالي:

القروض المشتركة

سجلت محفظة القروض المشتركة إجمالي قروض مشتركة بلغت ٦,٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٥,٧ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٩، وبمعدل نمو ١٤,٠ %، وقد جاء النمو في محفظة القروض المشتركة كنتيجة مباشرة لمشاركة البنك في ترتيب العديد من القروض ضمن تحالفات مصرية قوية وفي قطاعات استراتيجية شملت البترول، الكهرباء، التطوير العقاري، المقاولات، السياحة، الصناعات الغذائية وحديد التسليح.

قطاع تمويل الشركات

نجح قطاع تمويل الشركات في عام ٢٠٢٠ في إضافة عملاء جدد في كافة المجالات والمشاركة الفعالة في قطاعات وأنشطة مميزة لها أثر إيجابي على الاقتصاد المصري بصفة عامة وعلى مصر فنا بصفة خاصة وبلغت نسبة النمو في تمويل الشركات ١٩ % حيث وصل إجمالي القروض المباشرة للشركات إلى ٨,١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٦,٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٩ كما تم الدخول في تمويلات لعدد ٢٥ عميل جديد.

كما فام القطاع بالدخول في مبادرة البنك المركزي لدعم شركات الصناعة والمقاولات حيث بلغ المستخدم تحت هذه المبادرة ١,٤ مليار جنيه.

كما تم أيضاً الدخول في مبادرة البنك المركزي لتمويل الشركات الكبرى والعاملة في مجال الصناعة مقابل وثيقة ضمان مخاطر الائتمان حيث بلغ حجم الوثائق المبرمة مع الشركة ٤٠٠ مليون جنيه.

قطاع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال فترة وجيزة تم إنجاز العديد من المبادرات لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث انه تم تأسيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المخاطر الخاص به بالبنك في بداية عام ٢٠١٩.





بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK
S.A.E - ش.م.م

تضاعفت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنهاية عام ٢٠٢٠ لتصبح ٢٠٠ مليار جم تمويلات مباشرة وغير مباشرة منها ١,٣ مليار دولار تمويلات مباشرة وبنسبة نمو ٨٦٪ عن عام ٢٠١٩.

قام البنك بالمشاركة في مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قطاع التجزئة المصرفية

شهد قطاع التجزئة المصرفي تطوراً ملحوظاً في تقديم خدمات التجزئة المصرافية حيث تنوّعت الخدمات والمنتجات وقد ارتفعت القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد لتصل إلى ١,٢ مليار جنيه بـنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٧٥٢ مليون جنيه بـنهاية ٢٠١٩ بمعدل نمو قدره ٧١٪.

مركز الخدمة الهاتفية:

تم إضافة العديد من الخدمات إلى مركز الخدمة الـهاتفية منها على سبيل المثال خدمات تفعيل/إيقاف تشغيل / تفعيل الكتروني / اخطار بالسفر / تعديل الحساب الأساسي للخصم / تعديل الرقم السري لبطاقات الخصم المباشر، البطاقات الائتمانية، البطاقات ذات العائد المدفوع مقدماً

التحول الرقمي والشمول المالي

البنك يضع على رأس أولوياته تفعيل الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية الرقمية وقام البنك بافتتاح أول فرع ذكي في المركز التجاري "سيتي ستارز" مكوناً من أحدث الأنظمة الآليكترونية ليصبح بمثابة انطلاق لثورة رقمية يشهدها البنك في السنوات المقبلة وسوف يتبعه فروع أخرى مستقبلاً في إطار مساعي البنك إلى تعزيز مفهوم الشمول المالي طبقاً لمبادرة البنك المركزي في هذا الشأن وكذا مساعي الدولة نظراً لأنّه يعتبر عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء.

فقد بادر البنك بإصدار مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لاجتذاب شرائح مختلفة من العملاء حيث أطلق البنك خدمات المحفظة الآليكترونية والتي توفر عدداً من الخدمات أبرزها تحويل الأموال بسهولة بين أفراد الأسرة والأصدقاء والأفراد الآخرين الذين يحملون محفظة بنك قناة السويس أو محافظ البنوك الأخرى وإمكانية سداد الفواتير المنزلية والاشتراكات والمصاريف الجامعية وسداد بعض الالتزامات مثل فواتير الكهرباء والانترنت والمرافق الحكومية بالإضافة لحجز تذاكر الطيران وغيرها من الخدمات بما فيها إمكانية السداد باستخدام رمز الاستجابة السريع (QR Code) ذلك بالإضافة إلى توافر الخدمة البنكية الإلكترونية عبر الانترنت E-banking و التي تمكن العملاء من تنفيذ العديد من المعاملات المالية دون الحاجة من زيارة الفرع و تسهيلًا لعملائهم.

وبالتوازي أطلق البنك بطاقات اللاتلامسية (Contactless Cards) بكلفة منتجاتها تماشياً مع أحدث التطورات التكنولوجية في بطاقة الدفع البلاستيكية تيسيراً على عملائه في إجراء معاملاتهم المالية بشكل أسرع.

كما يضع البنك على رأس أولوياته الاهتمام بالاضطلاع بدور حيوي فيما يتعلق بتفعيل الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية الرقمية واتجاه البنك نحو العالم الرقمي يعد جزءاً من استراتيجية البنك.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يقوم بدعم العديد من المبادرات التي أطلقها البنك المركزي ومن أبرزها دعم المجالات الخاصة بالتقنيات الرقمية مع الإشارة إلى أن هذه المبادرة مستمرة لخمس سنوات.



شبكة الفروع

في إطار استراتيجية البنك لتطوير الفروع وتأهيلها لتنويعها مع تطورات التكنولوجيا الحديثة، قام «بنك قناة السويس» بإعادة افتتاح فرع العروبة بعد تجديده بشكل شامل، وهو الفرع الذي يتميز بطابع معماري فريد وكانت بداية نشاط الفرع عام ١٩٩٧ وظل في استقبال عملاء البنك إلى أن تم إغلاقه بشكل كامل للتجديد الذي شمل المحافظة على هوية الفرع كتحفة معمارية تحافظ وتمزج بين الفخامة والكلasicية التصميم التاريخي، وحداثة التكنولوجيا المتطرفة.

كما قام بتجديد العديد من الفروع منها فرع الجيزة وفرع جاردن سيتي الذي أصبح بعد التطوير يشمل مثل فرع العروبة تخصيص مكان لخدمة كبار العملاء مع منحهم تجربة بنكية فريدة، وذلك من خلال تقديم أحد الخدمات التكنولوجية المتطرفة التي تم تجهيز الفرع بها وكذلك الشاشات التفاعلية التي تتبع التواصل مع ممثلي خدمة العملاء بالصوت والصورة لتيسير الحصول على الخدمة المصرفية المطلوبة، وكذلك المنتجات التي تدعم تطوير خطط أعمالهم، وكما تم نقل فرع الفسطاط إلى المقر البديل أمام متحف الحضارات.

وفي الوقت الحالي يجرى تجهيز الفرع الجديد بنادي سماش لافتتاحه خلال شهر فبراير ٢٠٢١.

شبكة الصراف الآلي ATM

تم تطوير البنية الأساسية لآلات الصراف الآلي من خلال نشر آلات ATM في عدد من المناطق سواء في الفروع الجديدة أو بمناطق أخرى بغرض تزويد العملاء بتلك المناطق بالخدمات المتميزة.

كما يستهدف البنك زيادة شبكة الصراف الآلي من خلال نشر آلات ATM في عدد من المناطق سواء في الفروع الجديدة أو بمناطق أخرى بغرض تزويد العملاء بتلك المناطق بالخدمات المتميزة.

وقد ارتفع عدد عملاء البنك من ٦٤ ألف عميل إلى ٨٧ ألفًا بزيادة ٢٣ ألف عميل.

محفظة الاستثمارات

في بداية عام ٢٠٢٠ حصل البنك على ترخيص مزاولة نشاط ترويج وتغطية الاكتتابات في الأوراق المالية من الهيئة العامة للرقابة المالية وشارك البنك كضامن تغطية للإصدار الأول من صكوك الإجازة الخاصة بمجموعة طلعت مصطفى القابضة وشارك في ترتيب الصفة بحصة بلغت ٣٩٥ مليون جنيه.

وخلال عام ٢٠٢٠ شارك البنك في ترتيب وضمان تغطية ١٥ إصدار لسندات وصكوك تمويل وقد بلغت المحفظة نحو ٢,٨ مليار جنيه مصرى.

محفظة الأصول التي ألت ملكيتها للبنك

نجح البنك في تسوية موقف أحد الأصول المملوكة للبنك والتي كانت محل نزاع على مدار أكثر من ١٠ سنوات، وهو ما أسفر عن حصول مصرنا على نصيب عادل من الأصل المشار إليه من خلال التوصل لاتفاق بحصول مصرنا على ملكية نهائية ومسجلة وترخيص تمكنه من الاستثمار الأمثل للأصل.

تم خلال العام إتمام الاستحواذ على أحد الأصول وذلك في إطار التسوية لاتفاقية التي تم التوصل إليها مع أحد العملاء.



قطاع تسوية الديون وإعادة الهيكلة

بالنسبة للقروض غير المنتظمة وحيث أنها تعتبر من المشكلات التاريخية التي تواجه البنك منذ فترة فإنه قد نجح البنك خلال عام ٢٠٢٠ في تسوية بعض الحالات بلغت المتأخرات منها مبلغ ٤٠٥ مليون جنيه تمثلت في تحصيلات عينيه تقدر بحوالي ٣٠٢ مليون جنيه مصرى وتحصيلات نقدية بلغت ١٠٣ مليون جنيه مصرى.

كما شهدت نسبة الديون غير المنتظمة إلى إجمالي القروض تحسناً ملحوظاً حيث بلغت في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ حوالي ١١٪ مقارنة بنحو ١٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ في ظل انخفاضها من ٥٪ عام ٢٠١٦.

تنمية المهارات والطاقات البشرية

في إطار استراتيجية البنك في الاستثمار في الموارد البشرية وأيماناً بأن التدريب والتطوير والعمل على رفع مستوى العاملين هو ما يساعد على استمرار مسيرة البنك لذا فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تم تحديث المنظومة الخاصة بالعمل في ظل جائحة كورونا حيث تم توفير الأجهزة الالكترونية والانترنت والأجهزة المساعدة على قيام العاملين بأداء عملهم من أماكن اقامتهم وبعيداً عن مقرات البنك في حدود النسب التي تم تحديدها بتخفيض العمالة بنسبة ٥٠٪ بالفروع و ٣٠٪ بالمركز الرئيسي.
- بالرغم من جائحة كورونا الا انه تم تفعيل التدريب الداخلي بتصميم وتقديم برامج معدة خصيصاً لتطوير مهارات العاملين كما تم التحاق العاملين ببرامج التدريب الأخرى من خلال "الأونلاين".
- الاستمرار في اتخاذ التدابير الاحترازية الوقائية لضمان سلامة العاملين بالبنك حيث قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة الازمة مع تدعيم الإدارة الطيبة والفريق الطبي.

الجوائز التي حصل عليها البنك

حصل بنك قناة السويس على جائزة "التميز المصرفي في خدمة العملاء" من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.



حسين أحمد اسماعيل رفاعي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

